"بين التقعيد والتعليل" من كتاب " أصول التفكير النحوي"

عرض ونقد

إعداد:

الدكتور محمد عايد العواودة

جامعة البلقاء التطبيقية - كلية السلط للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية وآدابها

Mohammad.awawdeh@bau.edu.jo

الدكتور علي أحمد الشروش

جامعة البلقاء التطبيقية - كلية السلط للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية وآدابها

ashrosh2016@bau.edu.jo

الدكتور عاطف عبد الكريم السلامات

جامعة البلقاء التطبيقية - كلية السلط للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية وآدابها

atef.salamat@bau.edu.jo

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة للوقوف على واحدة من أهم مسائل النحو العربي، ألا وهي العلة النحوية لما لها من دور أساسي في تبرير التغيرات النحوية التي تلحق أواخر الكلام العربي من رفع، ونصب، وجر، بما يسمى بالمواقع الإعرابية. وعلاقة العلة بالتقعيد النحوي، وكذلك طبيعة تعامل النحاة العرب مع العلل النحوية على اختلاف أنواعها.

مشكلة الدراسة: وتتمثل مشكلة الدراسة في بيان أثر العلة في تفسير الظواهر النحوية، ومدى فهم العلماء لها، لا سيما بعد تمثلها بالطابع الفلسفي المنطقي، وفق المراحل الزمنية التي مرت بها. فغاية هذه الدراسة تقديم تصور دقيق عن العلة، ومدى بيانها وتفسيرها للمسائل النحوية، ومن ثم تيسير فهمها للدراسين والمتعلمين.

المنهجية: وتتوسل الدراسة بغية تحقيق أهدفها بمجموعة من الأدوات والمناهج لا سيما المنهج الوصفي التحليلي بغية الوقوف على الظاهرة، ومحاولة فهمها وبالتالي تقديم ما يلزم من النقد ليس لمجرد النقد، وإنما تجلية للحقائق.

النتائج: وانتهت الدراسة إلى بيان أهم قضايا العلة وعلاقتها بالتقعيد النحوي، والدور الكبير الذي يلعبه التعليل في رسم أبعاد القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: أصول النحو، العلة، التقعيد.

"Between Codification and Argumentation" from the Book "*Fundamentals of Grammatical Thinking*"

Presentation and Critique

Abstract **Objectives:**This study aims to examine a critical topic in Arabic grammar, specifically the idea of *'illah* (Argumentation), owing to its essential function in elucidating the variations in Arabic discourse, including nominative, accusative, and genitive cases. It examines the connection between *'illah* and grammatical codification, along with the methods employed by Arab grammarians in addressing argumentations.

Research Problem: The central issue of this study lies in illustrating the influence of *'illah* on the interpretation of grammatical occurrences and assessing the degree of comprehension scholars have achieved regarding it, particularly when it adopted a philosophical dimension. The study aims to provide a precise understanding of *'illah*, its explanatory capacity about grammatical matters, and so enhance its comprehension for researchers and learners alike.

Methodology: The study utilizes several tools and approaches, notably the descriptive-analytical method, to investigate the phenomenon, seek understanding, and offer essential critique, not only for criticism's sake, but to elucidate the facts.

Findings: The study concludes by highlighting the most important issues related to 'illah and its connection to grammatical codification, as well as the significant role that argumentation plays in shaping the dimensions of grammatical rules.

Keywords: Fundamentals of Grammar, *'illah* (Argumentation), Codification.

المقدمة :

إن الحديث عن العلل التي اعتل بها النحاة في تبرير مسائل النحو العربي، نفترض فيها وضعا مثاليا وهو أنها جاءت لتعلل ما يقوم به العرب من رفع ونصب وجر وجزم، وبالتالي لا نبالغ إن قلنا أننا في هذا الإفتراض نسير مع ما قاله النحاة في تبرير عللهم بدءا من ابن أبي إسحاق الحضرمي – أول من بعج النحو ومدّ القياس وعلل للنحو العربي – حتى عصر النحاة المتأخرين ، ولا نكاد نجد كتابا من كتب النحو المبكرة تخلو من حديث عن العلل ومجاريها وأقسامها، وأنواعها .

لكننا نلحظ أمرا غاية في الأهمية عند النحاة وخاصة مع بدء تدوين النحو العربي، ألا وهو الميل بهذه العلل نحو المنطق والفلسفة التي جعلت من هذه العلل مسلكا وعرا، ومطلبا عسرا.

إن المتأمل لكلام الخليل عن العلل ليلحظ سهولة في الطرح، وذكاء في التبرير ورأينا هنا أنه يحسن أن نقتبس قول الخليل كاملا في حديثه عن التعليل وماهيته التي تكشف عن بساطة الطرح دون تعنت ومنطقة للمسألة تخرجها عن جادة الصواب والغاية التي جاء التعليل من أجلها، فهاهو الخليل – كما ينقل عنه الزجاج – أنه سُئل عن العلة، أعن العرب أخذها، أم اخترعها من نفسه ؟ فكان جوابه بأن العرب تكلمت على سليقتها، وقد علمت وقع كلامها والمقصد منه، وكانت عللها لذلك مبنية على السجية والفطرة. ووشبه نفس وهو العالم الجليل، والناقد الفذ بحال رجل دخل بيتا متقن البناء، فراح يعلل مواضع البيت وعلل تكوينه وتشكله، وهو بذلك التعليل قد يصيب المراد وقد لا يصيب، وربما يأتي غيره فيضيف من التعليل ما لم يكن بالحسبان[1]. إننا نرى الخليل في هذا القول قد بلغ الغاية في الإنصاف، ويعكس فهما دقيقا لطبيعة العلة ومدى ارتباطها بسليقة العرب في نطقهم للغتهم .

وكذلك بفتح نص الخليل الباب لكثير من التساؤلات، هل باب العلة مازال مفتوحا، وهل ما قاله النحاة قديما في التعليل أمر ملزم ؟

وبناء على هذه الأسئلة وغيرها مما قد يطرأ على دارس النحو العربي، بدأنا نطالع محاولات يحاول فيها أصحابها أن يبسطوا القول في العلل بصورة خاصة إنطلاقا نمن إيمانهم أن النحو العربي

(1) انظر: أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، ط6، 1996، ص 65-66 . انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ)، التكملة [تكملة لكتاب الإيضاح العضدي]، تحقيق ودراسة: د كاظم بحر المرجان، الناشر عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ مـ، ص420، 421.

يحتاج إلى إعادة قراءة مرة أخرى لمحاولة ربط الدراسات الغوية بالمؤثرات الاجتماعية علنا نخرج بصورة تكاملية للدرس اللغوي العربي.

وكان من هذه المحاولات ما قدمه علي أبو المكارم في كتابه " أصول التفكير النحوي " وتحديدا في باب من أبواب الكتاب – وهو موضوع بحثنا هنا – وهو الباب الثّاني الذي وسمه بـ (بين التقعيد والتعليل).

وهو يحاول في هذا الباب أن يقدّم لنا دراسة حداثية الغاية منها إعادة النظر في العلل وعلاقتها بالتقعيد النحوي الذي جاءت لتبرره.

وقد تناولنا هذا الباب بالدراسة، حيث تتبعنا كل ما قاله المؤلف عن العلل وعلاقتها بالتقعيد، سواء من الجانب التاريخي ، أو النصوص التي اعتمد عليها النحاة، وطبيعة هذه النصوص ، والغاية التي جاءوا بها من أجلها . معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي من حيث تتبع الظاهرةو وصفها كما قدّمها المؤلف، ومنهج تحليلي كان لازما علينا أن نتخذه معيارا في تحليلنا لما قدّمه المؤلف.

وقد وجدنا من الدراسات التي تناولت المؤلف بصورة عامة، رسالة الدكتوراه للباحث سالم الأقطش بعنوان " **جهود الدكتور علي أبو المكارم النحوية، دراسة وصفية تحليلية**" وقد جاء ذكر كتاب أًصول التفكير النحوي من ضمن منجزات المؤلف. والرسالة تعالج مؤلفات الدكتور علي أبو المكارم بصورة عامة، ولعل من الإنصاف أن نذكر أن الباحث تناول هذا الفصل الذي نحن بصدده معلقا عليه بأن التعليل النحوي كما يبدو عند أبي المكارم قد أصابه شيء من التغيير والتطور في القرن الرابع الهجري .

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وعرض هو محل الوصف والتحليل والنقد لما ذهب إليه أبو المكارم، وشفعنا الدراسة بخاتمة ضمت مجموعة من النتائج التي نأمل أننا وفقنا فيها.

الباب الثاني "بين التقعيد والتعليل"

الفصل الأول

التطور التاريخي

يبدأ المؤلف في هذا الفصل بالحديث عن التطور التاريخي لعملتي التقعيد والتعليل، فيشرع في بداية الأمر بالحديث عن تقعيد الظواهر اللغوية، مبينا أن الأهداف الرئيسة لنشأة الدراسة النحوية هو صون القرآن من اللحن، وتعليم العربية للأعاجم ضعيفي اللسان والنطق. [1].

ويتراءى لنا أن هذا الأمر مثار للعجب، فالنحو الذي وصل إلينا على صورة كتاب (كتاب سيبويه) أشمل من أن يحصر بحفظ النص القرآني، قد يكون فهم هذا النص هو المراد من هذا النحو . والفرق كبير بين فهم الظاهرة النحوية التي تتعلق بلغة كالعربية، وحفظ النص من اللحن.

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن نشأة التعليل النحوي، ويربط النشأة بالظروف العربية والإسلامية، بعيدا عن أي تأثير خارجي غير عربي، فقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي. ويورد نصا للخليل بن أحمد يصور ما ذهب إليه حين يقول :" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه . . . "[2].

ثم يشير المؤلف إلى أن" نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التقعيد، وكان التعليل – في بداياتها – يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، لا يتجاوز ذلك بالتأثير فيها بالتغيير أو التبديل"[3].

وهنا يتراءى لنا أن ما أشار إليه المؤلف هنا يحتاج إلى مزيد من التحقيق، فمن الناحية النقلية نجد أن الناظر إلى الإشارات الأولى التي وصلت إلينا والمتعلقة بابن أبي إسحاق الحضرمي أقرب ما تكون مختصة بالتعليل النحوي، فقد عرف النحاة الأوائل بأنهم مولعون بالتعليل ، علاوة على أن الروايات تذكر أن ابن أبي إسحاق هو" أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[4]. ولا يخفى

(1) انظر:علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2006 ، 149 .
(2) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 150، نقلا عن الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، 66 .
(3) المرجع نفسه، 151 .
(4) أبو علي الطيب اللغوي (ت351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، نهضة مصر، 1955، 12. الزعبلاوي، صلاح الدين، النحاة والقياس، مجلة التراث_ مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العربي_ دمشق، ع32، السنة الثامنة، تموز (يوليو)، 1988، ص5.

على أي دارس للنحو العربي ملاحظة أن كتاب سيبويه يكاد يكون كله مبنيا على التعليل، وما يظهر فيه من محاورات بينه وبين أستاذه الخليل غالبا ما يبدأ بالسؤال عن العلل.

وأما ما يتعلق بالناحية المنطقية، فلا بد لكل علم من مقدمات تسبقه قبل وصوله إلى أعلى درجات النضج والكمال، فصحيح أن النحو العربي بدأ بضبط النص القرآني ثم وصل إلى ما وصل إليه من تطور ونضج حتى استوى على سوقه . وكذا التعليل النحوي لا يختلف عن القياس فقد بدأ استقرائيا ثم انتهى شكليا،وهذا ما مرّ به التعليل أيضا .

ويلمس المؤلف ثلاث مراحل تطور فيها التعليل النحوي[1]:

- المرحلة الأولى :

يحدد المؤلف نشأة التعليل النحوي في هذه المرحلة بابن أبي إسحاق الحضرمي وتنتهي بالخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي يمكن أن يطلق عليه قمة التعليل في النحو في هذه المرحلة، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد[2].

لا نعلم أكان هناك فعلا فترة زمنية طويلة بين ابن أبي إسحاق الحضرمي ونشأة النحو العربي، فما وصل إلينا من نصوص هذه المرحلة الزمنية المتعلقة بابن أبي إسحاق لا نستطيع أن نركن إليه في تفسر الظاهرة النحوية ويعتمد عليها كالنصوص المنسوبة إلى ابن أبي إسحاق، وبالتالي لا نعرف كيف يقرر المؤلف أن نشأة التعليل جاءت متأخرة عن نشأة النحو العربي . ؟!!!

واتسمت هذه المرحلة بعدة من السمات، وأهمها :

- **جزئية الموضوع والنظرة،** فالتعليل في هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية، ومسائل فرعية، والنحاة لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها [3].
- **التوافق مع القواعد،** أي ليس ثمة تناقض بين التعليل وما توصلوا إليه من قواعد، بل لعل التعليل عندهم لم يكن إلا تبرير القواعد وإساغتها، ثم شرحها لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من

(1) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 151 وما بعدها. قزعوط، سليم، التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلة، مجلة التعليمية، مج6، ع4، سبتمبر، 2019، 157.
(2) المرجع نفسه، 152 .
(3) المرجع نفسه، 154 .

ناحية أخرى،" فالتعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرارتها"[1].

- ***الوقوف عند النصوص اللغوية**، فالنحاة الذين يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية مروية أم مسموعة، بل يجعلون التعليل في خدمتها : مجيزا لها، ومسوغا لظواهرها، ومبررا لخصائصها[2].

- المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد، وتنتهي بالزّجاّج، أي أنها تمتد حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهي مدة طويلة تركت أثارا واضحة في منهج التعليل النحوي، فتغيرت بعض ملامحه وخصائصه، وكان هذا التغيير نتيجة ظروف عاشها المجتمع في هذه المرحلة، وكان حديثه مسهبا مطولا عن الدولة الأموية والثورة العباسية[3].

ثم يضيف المؤلف سببا ثانويا أضافه بعد الحديث عن الأسباب السابقة وما يتعلق بها من تعصب للعربية، وهو أن علم النحو بعد أن شارفت أركان تقعيده على الاكتمال، بدراسة جل القضايا اللغوية، وبات الأمر مستقرا في قلوب علمائه، توجهوا بعد ذلك إلى بحث العلة العلة النحوية بحثا مفصلا ودقيقا [4].

إن السبب السابق الذي وضعه المؤلف سببا ثانويا لتطور ظاهرة التعليل، هو السبب الأهم بين ما ذكره من أسباب، إلا أنه لا يخلو من تعميم وتسرع ، وفيما يلي بيان لما وقع فيه :

أولا : قوله :"ولم يعد فيها جوانب تحتاج إلى جهد كبير في . . . التقعيد لها" إن هذا الأمر الذي نادى به المؤلف جدير بالاحترام، ولكن مصادر المادة اللغوية الجديدة – التي وجدت منذ عصر ابن جني - : القراءات الشاذة، والحديث الشريف، بالرغم من أن الحديث كان بين مدّ وجزر بين النحاة وما جاء بعدهم والخلاف فيه طويل ليس هذا مكانه.

(1) علي أبو المكارم، المرجع نفسه، 155 .
(2) انظر:علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 156 - 157 .
(3) المرجع نفسه، 158. انظر: صالح، محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، 2006، ص27.
(4) انظر: المرجع نفسه، 158 .

ثانيا : قوله" التأصيل لها" يفهم من عبارة المؤلف أن التأصيل النحوي قد احترق ودرس في المرحلة الأولى التي يحددها ،وهذا الأمر يخالف ما جاء به في تهميده، إذ قرر أن أول من ألف في أصول النحو ابن السراج المتوفى (316 هـ)، وابن جني المتوفى (392هـ)، والأنباري المتوفى (577 هـ) والسيوطي المتوفى (911هـ) فكيف يكون التأصيل انتهى في قوله ولم يبدأ في كتابته إلى فيما بعد!!!.

ثالثا: قوله "لم تعد الرغبة في التقعيد النحوي مسيطرة على مشاعر النحويين" يفهم من هذه العبارة أن المجال مفتوح أمام النحاة للتقعيد النحوي، ولكن لأسباب نفسية ابتعدوا عنه لا لأن التقعيد النحوي قد درس واحترق .

وقد توصل المؤلف إلى سمتين تميزان هذه المرحلة[1]:

- **السمة الأولى** : شمول التعليل النحو مسائل النحو قاطبة أصلية وفرعية.
- **السمة الثانية :** العناية بالمسائل النحوية الجزئية، وإظهارها في الدرس النحوي ضمن أطر عامة تشملها.

وأما ما يخص التعليلات التي أثمرتها هذه المرحلة، فإنها تندرج تحت مؤثرين اثنين ، وهما[2]:

- **المؤثر الأول التخفيف**، والمقصود به: "المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى – بقرينة حالية أو غيرها – لم يحتج إلى اللفظ المطابق"[3]، ولعل التخفيف أكثر ما أثر في حركات كل من الأسماء والأفعال والحروف، إذ تقوم على تعليل صور تغير الإعراب وتفسيرها صوتيا، فعدوا ثبات الحركات على أواخر بعض الكلمات وعدم تغيرها وجها من التخفيف[4].
- **المؤثر الثاني الفرق**، ويقصد به" أن اللغة – لحكمتها – أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر، نحو: تنويع الحركة، ونظام المقطع. ومن أبرز هذه الأساليب[5]:

(1) المرجع نفسه، 158 -159 .
(2) المرجع نفسه، 160 بعدها.
(3) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، الأشباه والنظائر، دائرة المعارف، 1316، ج1، 296 .
(4) انظر:علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 161 . انظر: الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن (ت1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن العقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، ط1، 2003، ج1، ص282.
(5) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 162 – 163 .

أولا : تنويع الحركة، ويستفاد منها : بيان اختلاف المعاني القائم على اختلاف الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها. والتفرقة بين مدلولات الصيغ، كضم تاء المتكلم، وفتح تاء المخاطب . والتفرقة بين أنواع الصيغ، كتنوين التمكين فإنه يفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف .

ثانيا : نظام المقطع، ويقصد به زيادة أو حذف المقاطع للتفرقة بين عدد من الظواهر، كزيادة (أل) للتفريق بين أعلام العقلاء وغير العقلاء .

- **المرحلة الثالثة**

تبدأ هذه المرحلة بابن السراج (316 هـ)، وفي هذه المرحلة حصل تطور في التعليل نتيجة عاملين:

العامل الأول: انتشار الترجمة في العصر العباسي أكثر مما كانت عليه سابقا، بتشجيع من الدولة، فضلا عن أنها أوجدت أجيالا جديدة مثقفة بثقافات غير عربية كاليونانية، والمحيطين بالفلسفة والمنطق الأرسطي على نحو خاص[1]. ، أما في ما مضى فقد كانت محدودة وممنوعة.في العصر الأموي والذي قبله، إذ كانت الترجمات محدودة إلى أبعد الغايات، ومرفوضة عند العلماء ؛ لأن السلف منع الخوض بها[2].

وأما العصر العباسي فالأمر فيه مختلف؛ إذ بلغت فيها الترجمة أوجها، بعد تبنتها الدولة، وهيأت لها الإمكانيات اللازمة، تشجيعا للمترجمين، وقد خلقت أجيال جديدة من المثقفين بالثقافات غير العربية، الملمين بالثقافة اليونانية على وجه الخصوص، والمحيطين بالفلسفة والمنطق الأرسطي

إلا أن المؤلف هنا وما أطلقه من تعميم، يجعل غير المتخصصين الدقيقين في النحو العربي يظنون أن نظرية التعليل النحوي هي مستقاة من الفكر الأرسطي المنطقي . . . ويجعلون النحو العربي تابعا للنحو المترجم من الأمم البائدة كالهندية واليونانية، وهذا الأمر مخالف للواقع تماما. فالنحو العربي نشأ بمعزل عن هذا كله وهذا بشهادة المستشرقين أنفسهم مثل فليش، وتشاد[3].

(1) المرجع نفسه،167 .
(2) المرجع نفسه، 165. للاستزادة انظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، ص21_23.
(3) انظر: الفارع، شحدة، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، ط6، 2013 ص: 44.

العامل الثاني: هو التطور الطبيعي للتعليل ذاته ؛ فإن التعليل قد تطور من التناول الجزئي لبعض الجزئيات في المرحلة الأولى، إلى محاولات النظر الكلي [1]. أما في المرحلة الثالثة فقد وجد التعليل لبناء القواعد بعد أن كان العكس تماما . وبهذا تنقلب العلاقة بين التعليل والتقعيد، وهنا يصبح تلمس العلل هدفا رئيسيا في البحث اللغوي.

ولا نرى في العامل الثاني – الذي ذكره المؤلف – أي جديد، فهو يفسر تطور التعليل إلى هذه المرحلة بتطور التعليل.

ثم يتحدث المؤلف عن أهم الإضافات التي أفادتها هذه المرحلة، منها ظهور العلة القياسية، والعلة الجدلية، وهما نوعان جديدان على العلة لم يعهدا سابقا.

وأما ما يخص التغيرات الأساسية في منهج التعليل النحوي،" فالعلة التعليمية في المرحلتين الأوليتين" لا تنتج شيئا جديدا يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ بها يتم تحديد الوظائف النحوية، أي بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات"[2].

وأما ما يتعلق بالعلة القياسية" فدورها يختلف ؛ لأنها تسعى إلى بيان الرابط بين الظواهر اللغوية؛ إلا أنها تبقى في نهاية أمرها افتراضية لا تجري في جلها مع ظاهر الواقع اللغوي المستعمل[3].

وأما ما يتعلق بالعلة الجدلية" فأمرها مختلف أيضا ؛ فقد وجدت لتعليل العلة، استنادا إلى الفلسفة والمنطق النظري فقط، إنها كذلك علة افتراضية بعيدة عن الواقع اللغوي الدارج على اللسان العربي[4].

وأخيرا تحدث المؤلف عن الدوافع من وراء هذه العلل، فتبسيط القواعد النحوية هدف العلة التعليمية . ورغبة النحاة في طرد الأحكام هدف العلة القياسية . والإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعا كان هدف العلة الجدلية[5].

وعندنا أن المؤلف قد بالغ في تقريره لأسباب تطور علل النحويين، إذ نجده يردها لأمرين: لعلل المناطقة والفلاسفة اليونان حينا، ولتطور التعليل حينا آخر . في حين أنه لم يذكر أهم الأسباب التي

---

(1) المرجع نفسه، 168 .
(2) المرجع نفسه، 171 .
(3) انظر: علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 171 . انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت288هـ)، رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر، ص84.
(4) المرجع نفسه، 172 .
(5) المرجع نفسه، 172 . انظر: الزعبلاوي، النحاة والقياس، ص20.

صرح بها النحاة أنفسهم في تطور العلل، وهو أن النحاة احتذوا في عللهم أصول الفقه والكلام عند الحنفية، فهذا ابن جني يصرح فيقول :" ينتزع أصحابنا العلل (من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة) لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"[1]، بل إنه هو نفسه يعقد بابا في الخصائص يثبت فيه أن العلة النحوية عند كبار النحاة صبغت بطابع فلسفي مرده إلى علماء المنطق والكلام[2].

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، 163 .
(2) المصدر نفسه، ج1، 48 .

الفصل الثاني : مواقف النحاة

في هذا الفصل يعقد المؤلف حديثه على اتجاهين من النحاة، وهذان الاتجاهان كانا ردة فعل طبيعية لطغيان التعليل كما مرّ بنا في المبحث السابق: اتجاه رافض للتعليل، اتجاه مؤيد للتعليل .

أما الاتجاه الأول فهو" تيار رفض بناء العلة النحوية على دعائم منطقية فلسفية؛ إذ إن حملها على ذلك مفسدة للبحث النحوي وميل بها إلى التعقيد المنفر؛ مما لا ينفع الدارسين مطلقا[1]:

الأولى: أن هذا التطور الذي حدث للتعليل لا يتسم بالأصالة، إذ هو بعيد البعد كله عن خصائص التعليل في المرحلتين السابقتين في منهجه وغايته جميعا . فقد كانت غاية التعليل من قبل التدليل على ما تتصف به اللغة من حكمة، والبرهنة على ما في أساليبها من خصائص ممتازة . وكان منهجه – لذلك – يقف عند نصوص اللغة وقواعدها . . . أما في هذه المرحلة فإن غاية التعليل تختلف ؛ لأنه مجرد طرف من أطراف القياس النحوي، فهو لا يهدف إلى بيان ما في اللغة من حكمة، وما تتميز به من اتساق، وما تمتاز به من شرف، وإنما هو مجرد أساس تنبني عليه القواعد والأحكام . وكما تختلف غاية التعليل يختلف منهجه، لأنه في هذه المرحلة الجديدة منه لا يرتبط بالنصوص المحفوظة والقواعد المطردة، وإنما ينطلق من التصور المنطقي للغة . . . وهذا التصور المنطقي . . . أصبح منطلقا ذاتيا للباحث النحوي[2].

الثانية: ما تتصف به العلل من ضعف، ومرد هذا الضعف إلى أن العلل ليست أسبابا حقيقية كما أراد النحاة أن يجعلوها . ومن ثم فليس لها تأثير حقيقي، فلما أسند النحاة إليها هذا التأثير حين جعلوها محور القواعد لم تتسق عللهم مع الظواهر التي يعللون لها .والقواعد التي يسببونها . . ويصل الضعف أحيانا إلى درجة التناقض، مما يقطع بفساد العلة[3].

وقد نقل المؤلف رد ابن جني في بيان أسباب تناقض العلل، الذي انتهى أنهما سببان، يقول :" **أحدهما** : الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما . **والآخر** : الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان"[4].

(1) انظر: المرجع نفسه، 177 .
(2) المرجع نفسه، 177- 178 .
(3) ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، 1974، 151 .
(4) ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ج1، 166 .

إلا أن المؤلف رفض ما ذكره ابن جني أسبابا لتعارض العلل – وهو في ذلك محق – لأن ما ذكره ابن جني لا يعدو أن يكون صورا لهذا التضارب ، فهي أشكال تكشف عن وقوع التضارب في العلل وتؤكد الخلاف بينها، والسبب الرئيس يقدمه الدكتور تمام حسان، يتمثل في أن العلة النحوية هي علة صورية فقط[1].

الاتجاه الثاني: فريق يسعى إلى تطوير العلة النحوية، مدافعا عنها، ومهاجما كل من يسدر في التقليل من قيمة ذلك، وقد بنوا قبولهم لهذا التطور على ركيزتين:

الأولى: " دعواهم أصالة العلل النحوية ؛ فهم يزعمون أن التعليل مأخوذ أصلا من الأعراب، وعن بعض إيضاحاتهم الساذجة . وقد عقد ابن جني في خصائصه بابا في أن العرب، قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها [2].

الثانية: هي ضرورة العلة ؛ فالعلة هي الجامع بين طرفي القياس، ومن ثم لا مجال عندهم لتجاهل العلل ؛ لأنها محور القياس . . . . [3].

ثم يتناول المؤلف بعض الطرق التي استخدمها النحاة في تفنيد مزاعم الاتجاه الأول، ويذكر منها : لجوؤهم إلى وضع شروط للعلة، لعلها تخفف من الاختلاف الكثير فيها، وأبرز هذه الشروط :

الأول : كون الطرد شرطا في العلة :

ويقصد بذلك وجود الحكم لوجود العلة وجوبا، ومثاله رفع الفاعل لوجود علة الإسناد. والحال في ذلك محكوم للاطراد.

إلا أن الطرد ليس شرطا للعلة عند بعض العلماء لجواز تخصيصها ، فالعلة عندهم "دليل على الحكم بحعل جاعل فصارت بمنزلة الاسم العام، وكما يجوز تخصيص الاسم العام، فكذلك ما كان في العلة، ومثال تخصيص العلة أن يقال : إنما بنيت" قطام و حزام وسكاب لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف . . ."[4] ، وقد رد الأنباري على ذلك كله [5].

(1) انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية، 43 .
(2) ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ج1، 237 .
(3) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 183 .
(4) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 113 .
(5) المصدر نفسه، 113 – 115 .

الثاني : خلاف الاطراد، وهو العكس بعده شرطا في العلة كون العكس شرطا في العلة :

ويقصد بذلك انعدام الحكم لانعدام العلة، كانعدام رفع الفاعل لانعدام علة الإسناد، وانعدام نصب المفعول لانعدام علة وقوع الفعل عليه[1] وقد وقع خلاف بين العلماء، فمنهم من رفضها لأن العلة مشبة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم على عدم وجود الحكم [2]، ومنهم من أجازوها" ؛لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول . . . وإذا كان ذلك شرطا في الدليل العقلي فكذلك هاهنا"[3].

(1) انظر: علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 186 .
(2) المصدر نفسه، 186 .
(3) انظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، المصدر السابق، 115 – 117 .

الفصل الثالث

أبعاد التغيير في التعليل ونتائجه

ينبغي بنا قبل الخوض في تفاصيل هذا الفصل أن نقدّم تصورا يتعلق بالعنوان الذي اختاره المؤلف لهذا الفصل، وهو مما يتراءى لنا بعيد عن المقصود من هذا الفصل فلو أنه اختار بدلا من التغيير مصطلح التطور لجنّب نفسه الوقوع في التناقض ، و" التغيير في المعاجم اللغوية جمعاء الاختلاف، ويفهم من العنوان أن التعليل في المراحل الثلاث يختلف عن بعضه بعض، وهذا يتعارض مع ما نظر له في الفصول السابقة، إذ أن التعليل تطور بين هذه المراحل، والتطور في المعاجم اللغوية في أكثر معانيه التحول من شيء إلى آخر أو التغيير بشكل تدريجي على قلة، فكان الأولى بالمؤلف من باب الكثرة وتناسق النسق بين الفصول استخدام" التطور" بدلا من" التغيير" . وهذا الأمر ينطبق على الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الكتاب، إذ وسمه بـ" أبعاد التغيير في مفهوم القياس ونتائجه" .

ولقد ظهرت علامات" التطور" في التعليل النحوي في عدد من المجالات، وهي:" [1]

- **أولا : نوع العلة .**
- **ثانيا : مسلك العلة .**
- **ثالثا : سلامة العلة .**

أولا : نوع العلة :

يقسم المؤلف العلة النحوية في المراحل الثلاث - التي قسمها سابقا – على اعتبارات ثلاثة، وتقسم العلة داخل هذه الاعتبارات إلى العديد من الأقسام نتيجة التطور في نظرية التعليل النحوي، وهي:

التقسيم الأول: وتقسم العلة فيه إلى علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية، وقد سبق الحديث عنها في الصفحات السابقة من هذا البحث .

التقسيم الثاني: وتقسم العلة فيه إلى أحد قسمين ؛ لأنها إما أن تكون علة" بسيطة "، وإما تكون علة" مركبة"، وعلى هذا التقسيم جمهور النحاة؛ إذ عدوا العلة البسيطة هي المبنية على أمر واحد، والتي بنيت على أجزاء متعددة هي مركبة، وتمامها منوط بتوافر أجزائها؛ فإن فقد جزء منها

(1) انظر: أبو المكارم، نفسه، 193 وما بعدها .

لم تكن العلة صحيحة. [1]. والعلة البسيطة مثل التعليل للاشتغال . والعلة المركبة مثل قلب واو" ميزان ياء ... إذ العلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين معاً [2].

ويورد المؤلف نوعا آخر في هذا التقسيم، وهو العلة الموصوفة، وهو رأي منسوب لابن جني في كتابه الخصائص، ومثاله التقاء الساكنين[3].

التقسيم الثالث: وتقسم العلة في هذا التقسيم حسب الإطار الخارجي لها، أي من حيث الصور التي استعملت فيها والأشكال التي سيقت بها، ويورد المؤلف تعدادها وفق ما أثبته الدينور، وهي (السماع، والتشبيه، والاستغناء، والاستثقال، والتعويض، ووالفرق، والتوكيد، والنظير، والمشاكلة، ووالنقيض، والحمل على المعنى، والمعادلة، والقرب، والوجوب، الجواز، والتغليب، والاختصار، والتخفيف...).[4].

نلاحظ أن المؤلف جعل من العلل التي ذكرها مؤخرا نتاجا أخيرا للتطور الذي حدث في العلل، إلا أن ذلك ينافي الحقيقة تماما، فهذه العلل جمعت في العصور المتأخرة ولكنها وجدت عند المتقدمين من النحاة، وأخص سيبويه في ذلك ؛ لأنه صاحب أول كتاب نحوي يصل إلينا .

والأمثلة على ذلك كثيرة سواء في الكتاب، أو كتب النحو، وسنكتفي هنا بذكر مثال لكل علّة من العلل:

- علة استغناء : كاستغنائهم بترك عن ودع[5].
- علة توكيد : مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه[6].
- علة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللّهم) بدلا من حرف النداء[7].

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية، ط2، 2006، ص 104.
(2) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 194 .
(3) ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ج1، 194 .
(4) انظر: السيوطي، الاقتراح، المصدر السابق، 58 .
(5) سيبويه، عمرو بت عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج1، 232، 233، 293 .
(6) المصدر نفسه، ج2، 292 .
(7) المصدر نفسه، ج1، 348 .

- علة نقيض : مثل نصبهم النكرة بلا حملا على نقيضها إن [1].
- علة المشابهة : المضارعة[2].

وفي هذا تقول الدكتورة خديجة الحديثي في معرض تعليقها هلى هذه العلل :" وهناك علل كثيرة منها ما ذكره المتأخرون من النحاة ومنها ما لم يذكروه استعملها سيبويه في تعليل مسائل النحو والصرف واللغة . . .[3]".

ثانيا : مسلك العلة :

ويقصد بمسلك العلة" الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت صحة ما سيقت لتبريره وإساغته . وتنتج العلة عند النحاة من أحد المسالك الآتية [4]:

1- **الإجماع :** ويقصد به إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم هكذا، ومثاله علة الاسم المقصور التعذر .

2- **النص** : ويقصد به أن ينص العربي على العلة، سمع تأنيث كتبي في" جاءته كتبي" .

3- **الإيماء** : ويقصد به الإشارة إلى العلة بما يفيدها مع عدم التصريح بها .

4- **السّبر والتقسيم** : ويقصد به ذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختر ما يصلح وينفي ما يريد، وهو بأحد طريقتين : **أولهما** : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله . **وثانيهما** : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة، فيصح قوله .

5- **المناسبة أو الإخالة** : ويقصد بها ظن الوصف علة، كإلحاق الفرع بالأصل وإعطائة علة الحكم الأصلي، ومن ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل لعلة الإسناد.

6- **الشبه** : حمل الفرع على الأصل وإعطائه حكمه لعلة المشابهة.

7- **الطرد** : وهو اطراد الحكم في المسائل كلها، معد تحقق المناسبة في العلة النحوية. وعليه انقسم النحاة فريقين، فريق قبل علة الاطراد رغم فقدان المناسبة، وفريق رفض علة الاطراد مطلقا.

---

(1) المصدر نفسه، ج2، 15 .
(2) المصدر نفسه، ج1، 229 – 230 .
(3) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، 1974 .
(4) السيوطي، الاقتراح، 61 .

8- **إلغاء الفارق:** وهو عدم مخالفة الفرع للأصل إلا فيما لم يرد.

9- وفي نهاية حديثه عن مسلك العلة نرى أنّ المؤلف قد أشبع الموضوع نقاشا وتفصيلا، ولكننا نسجل عليه هنا أنّه لم يخرج عن حدود من سبقوه في معالجة هذه القضية.

ثالثا: سلامة العلة:

وهنا يشرع المؤلف بالحديث عمّا وضعه النحاة من شروط للعلّة، وهي التي يصطلح عليها في كتب الأصول النحوية بالقوادح في العلّة، وهذه الأمور هي[1]:

1- **النقض**، وهو وجود العلة ولا حكم، وهذا الشرط مختلف فيه عند العلماء، فمنهم من يرفضه لأنه يجوز تخصيص العلة، وتخصيص العلة لا تستلزم سلامتها من النقض . وأجاب عليهم المجيزون بأن" نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقص، أو ندفع النقض باللفظ، أو بمعنى في اللفظ"[2].

2- **تخلف العكس**، والعكس هو انتفاء الحكم عند عدم العلة، وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة .

3- **عد التأثير** : وصورته أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، مثل قلب واو أواول همزة.

4- **القول بالموجب**، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف، مثل جواز تقدم الحال على عاملها.

5- **فساد الاعتبار**، وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص، مثل ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة.

6- **فساد الوضع**، وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى، مثل: جواز التعجب من السواد والبياض عند أهل الكوفة.

7- **المنع للعلة**، ويكون في الأصل والفرع، مثل: ارتفاع المضارع لقيامه مقام الاسم.

8- **العجز عن التدليل** على صحة العلة، وذلك عند المطالبة بتصحيحها، إمّا بالتأثير أو شهادة الأصول.

9- **المعارضة**، وهي أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة مبتدأة . فعلى المستدل أن يرد ما اعتل به المعارض.

---

(1) المصدر نفسه، 206 وما بعدها .
(2) المصدر نفسه، 206 .

الباب الثالث"نصوص اللّغة بين الرفض والالتزام"

الفصل الأول

التّطـــــور التـّـــاريخي

يتحدّث المؤلف هنا في هذا الفصل عن موقف النحاة من النصوص، وهو يشير في مطلع حديثه إلى أنّه قد سبق وتحدّث عن هذه القضية في الفصول السابقة ولكنه هنا سيتوسّع فيها لما لها من أهمية كما يرى، وهو يرجع هذه الأهمية لسببين: أولهما : أن ثمة فارقا عظيما بين تناول الجزئيات، والرصد المباشر للظاهرة ؛ لأن تناول الجزئيات مبعثرة لا يقدم صورة ذهنية محددة المعالم واضحة القسمات . . . وثانيهما : لن تحُدد معالم هذا الموضوع، ولم توضع وضعا صحيحا، بل وضعت مبعثرة في أكثر من موضوع[1].

وولعلّ ما يلفت الانتباه فيما علله عبارتان اثنتان، ولا نظن المؤلف محق في ما وصفه فيهما : الأولى :" فإنه في الدراسات المعاصرة يعد استسلاما للأخطاء الموروثة" . الثانية : فإن معظم النتائج التي قدمتها الدراسات المعاصرة في هذا المجال نتائج جزئية وخاطئة معا، ومرد جزئيتها وخطئها جميعا إلى أنها تمتد عن تصور غير دقيق للقضايا النحوية"[2].

ولا يخفى مقدار ما في هاتين العبارتين من تعسّف ؛ لأمرين : أولهما : احترام جهود العلماء السابقين له والمعاصرين، فكل حقبة من العلماء تكمل جهود الأخرى، والقطع بحتمية النتائج التي توصل إليها أمر فيه نظر خاصة في الدراسات الإنسانية. ثانيهما : يصف المؤلف الدراسات السابقة بأنها وقعت بالخطأ نتيجة اعتمادها على كتب أخطأت فيما قبل، وهو يقع فيما نبّه عليه سابقا عندما يعتمد على أبي حيان في رفض الحديث مصدرا للمادة اللغوية، في حين أن أوائل النحاة اعتمدوا عليه أمثال سيبويه والفراء وغيرهما .

وقد قسّم المؤلف هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث وهي :

- **عصر الاستشهاد (الاحتجاج):**

يبدأ المؤلف هذا المبحث عن الاستشهاد والاحتجاج، ويقرر أنهما مصطلحان لظاهرة واحدة، وهي" الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا" . ويفرق بينهما والتمثيل، التمثيل" شرح القواعد

(1) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 215 .
(2) المصدر نفسه، 216 .

النحوية بذكر أمثلة لغوية توضح هذه القواعد "، ثم يخرج الباحث بنتائج – ولا أصفها نتائج – وهي : الاستشهاد يختلف عن التمثيل . التمثيل يخالف الاحتجاج . التمثيل النحوي لا يقتصر على عصر جديد. [1].

وأما ما توصل إليه الباحث من نتائج ثلاث – كما اعتقد – فهي موضحات أكثر مما هي نتائج ؛ لأنها لا تتمتع بالطرافة والجد، فقد احترقت منذ زمن، فضلا عن التعارض الخفي، فهو في الصفحة نفسها يجعل من الاستشهاد رديفا للاحتجاج، ولكن بالنتائج يظهر غير ذلك .

ويجعل المؤلف من السليقة اللغوية أساسا ترتكز عليه قضية الاستشهاد، ويقصد بها" أن النشاط اللغوي في الجنس العربي لا يعود إلى الدربة والمران، وإنما يمتد عن الدم والجنس، وأن العرب الخلص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأمم ولم يخالطوا سواهم من الشعوب يتميزون لذلك بسلامة اللغة[2].

ثم يتحدث عن استشهاد النحاة عن العرب جمعاء، ويقول :" وبهذا المفهوم جعل النحويون كل ما نسب إلى العرب من نشاط لغوي محتجا به في مجال التقعيد النحوي للغة الفصحى"[3].

ووهذه الخلاصة التي يصل إليها المؤلف تعميم صحيح إذا ما قيس على ما اعتمده أتباع المدرسة الكوفية، إذ أثر القليل عنهم : لو سمع الكوفيون بيتا واحدا لأقاموا عليه قاعدة نحوية" فهم توسعوا في السماع إلى كل لغات العرب كما أثر عن الكسائي . ولكن البصريين لم يلتزموا بما التزم به الكوفيون، فقد ضيقوا القبائل التي سمعوا عنها [4].

ثم يتحدث المؤلف عن الفترة الزمنية التي حددوها للاحتجاج، وهي قرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده . وقد امتازت هذه الفترة التاريخية : بسلامة نصوصها من الخطأ، وبراءتها من اللحن، وخلوصها من شوائب العجمة[5]، وقد استقى المؤلف هذه النتيجة من كلام ابن جني من باب" ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر"[6]. ولاحاجة هنا لذكر ما ذكره المؤلفمن مبررات فهي من المعلوم بالضرورة.

(1) المصدر نفسه، 219 .
(2) ابن جني، الخصائص، ج1، 357 .
(3) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 220 .
(4) انظر: مصطفى، عادل، مغالطات لغوية، مؤسسة الهنداوي، 2011، ص 27 .
(5) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 221 .
(6) ابن جني، الخصائص، ج2، 5 .

موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد في عصر الاستشهاد

يبدأ المؤلف هذا المبحث بالتصريح عن موقفه من التحديد المتعلق بموقف النحاة من النصوص التي يُحتجّبها، ويرى أنها تحتاج إلى إعادة نظر، ثم يذكر المؤلف رأي البغدادي في خزانته حيث يرفض شعر الفرزدق والكميت وذي الرمة ؛ لأن أبا عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق رفضوا شعرهم[1] وقد استند في ذلك على دعامتين : رواية بعض الروايات من أن هؤلاء الأعلام من النحاة واللغويين والرواة كانوا يستنكفون من قراءة شعر هؤلاء الشعراء[2]. وأن أخبارا كثيرة رويت عن أبيات لأولئك الشعراء ردها النحاة[3].

ونحن هنا نتّفق كثيرا مع المؤلف في موقفه الرافض لما قدّمه البغدادي، فبعض شعر هؤلاء مرفوض، والبعض الآخر محتج به نحويا ولغويا، فيقول :" أن من النحاة من خطأ بعض أبيات لهؤلاء الشعراء ونسب إليها اللحن . ولكن ذلك لا يعني أن هؤلاء العلماء قد رفضوا حجية النصوص الشعرية الصادرة عن هؤلاء الشعراء الكبار"[4].

ويشير الؤلف هنا إلى سبب جميل يتعلّق برفض النحاة للشعر المخالف لقواعد الاحتجاج، وهو الذوق الفني المقترن بالمعاصرة الحاجبة عند ابن رشيق، التي تختص بالشعراء المولدين[5].

ولعلّ السبب الذي ذكره المؤلفسابقا رغم جماله وطرافته إلا أنه لا يخلو من قصور يتجلّى في أمرين أو سببين:

أولهما : الذوق - كما هو معروف - أمر نسبي وليس مطلقا يختلف من شخص لأخر، فما يقبله نحوي قد يرفضه نحوي أخر ، فن الممكن أن يتذوق أحد النحاة بيتا شعريا ويقبله شاهدا نحويا، وأن لا يتذوق أحد النحاة البيت نفسه ويرفضه شاهدا نحويا . ولكن هذا الأمر غير موجود - في حدود ما اطلعنا عليه -، والنحاة الذين احتجوا بنصوص خرجت عن قواعد عصر الاحتجاج. فالذوق مرفوض في هذه القضية رفضا باتا .

(1) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، خزانة الأدب ولب لباب لسان، ج1، 3 .
(2) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 223 .
(3) المرجع نفسه، 224.
(4) المرجع نفسه، 224 .
(5) المرجع نفسه، 224 .

ثانيهما : حديث المؤلف عن الشعراء المولدين يشوبه كثير من الخلط، فقد أخطأ فيما يتعلّق بالمولدين، أو أنه فسّر الأمر تفسيرا بعيدا عن الواقع، فالمولدين ليس كما وصفهم المؤلف، وإنما هم من تعلموا العربية عن طريق النحاة واللغويين .

- **موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد**

يشير المؤلف في هذا المبحث للنصوص التي استشهد بها بعد عصر الاحتجاج، النصوص المخالفة للقواعد، وما قام به العلماء من تأويل النصوص وإضافة التعديلات التي تلائم الظروف الموضوعية الجديدة المحيطة بالبحث النحوي لمنع هذه النصوص من مخالفة القواعد[1].

وهنا يشير الؤلف إلى مسألة أخرى نرى أنّ فيها الشيء الكثير من الطرافة والجدة، إذ يقرر أن" المحور الحقيقي الذي يجمع كل النصوص المقبولة في مجال الاحتجاج إنما هو" العصر" الذي تنتمي إليه هذه النصوص، وليس" المستوى" الذي تمثله"[2].

يبدو من الواضح هنا أن المؤلف يسقط ملاحظات ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وهو المتقدم زمنا على شعر الفرزدق وغيره من الشعراء، رغم أن هذا الشعر يمثل عصر الاحتجاج، فقد رفضت لأن المستوى هو المعيار المطبق في هذه الحالة، ولا ننسى بأن المؤلف نفسه هو من قرر أن شعر الشاعر في عصر الإحتجاج لا يقبل كله، ولا يرفض كله لأي سبب من الأسباب .

- **معنى التأويل النحوي**

يبدأ المؤلف هنا بالحديث عن المعنى اللغوي للتأويل، ثم الحديث عن الصور التي تجعل النصّ النحوي متّفقا مع القواعد التي قررها النحاة. . ويعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[3], وأما أهدافه، فقد أجملها المؤلف باثنين : أولهما : صحة القواعد، وسلامة النصوص[4].

(1) المرجع نفسه، 228 وما بعدها . انظر: وقاف، حسن، وحبيب، ماهر، وعبد الحليم، فراس، التمييز دراسة تحليلية في البنية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج29، ع1، 2007، ص4.

(2) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 229 .

(3) المرجع نفسه، 232 .

(4)المرجع نفسه، 232 - 233 .

الفصل الثاني"أساليب التأويل النحوي"

دراسة في المفاهيم

الأسلوب الأول : دعوى القصور الكمي :

الفكرة هنا تقوم على أساس مفاده عدم كفاية النصوص كميا لاستخلاص القاعدة منها، وبناء الأحكام عليها . وهذا الأساس المطروح عبر عنه بمصطلحات كثير أهمها : القليل والنادر والشاذ، والمطرد والشائع والغالب والكثير . والمؤلف في هذا الأساس لم يضف شيئا جديدا هنا، فقد تحدث عنه بشكل مسهب في الفصل الثاني من هذا الكتاب نفسه[1].

الأسلوب الثاني : دعوى الاختلاف النوعي :

ويريد المؤلف من هذا العنوان الحديث عن وجود فوارق نوعية بين النصوص، وأسباب هذا التفريق النوعي أمران : الاختلاف في درجة الفصاحة، والاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص[2].

أما الأمر الأول فالنصوص عند النحاة نوعان : نصوص تتصف بالفصاحة، وأخر تفتقر لها، ويرى النحاة أن الافتقار ناتج عن واحد من ثلاثة أمور :

الأول : أن يكون النص ضعيفا، وهو "ما انحط عن درجة الفصيح"[3]. وأما شروط الفصاحة عند النحويين – كما يراها المؤلف – لا تتسم بالدقة، فهي إجابات عامة فضفاضة، وينقل من السيوطي الشروط ، وهي كون النص حوشيا، أو غريبا، أو شاردا، او شاذا أو نادرا"[4].

الثاني : أن يكون النص منكرا، وخصائص المنكر أضعف من الضعيف وأقل استعمالا .

الثالث : أن يكون النص متروكا، وهو ما كان قديما من اللغات ثم ترك واستعمل غيره .

وأما الأمر الثاني فهو الاختلاف في الجنس الأدبي، فقد فرق النحاة بين جنسين أدبيين هما : الشعر والنثر، وجعلوا محور اهتمامهم النظم، ولعل السبب الرئيس في اهتمامهم بهذا المحور، خروجه عن القواعد الملتزمة، وهو ما سمي بالضرورة الشعرية .

---

(1) المرجع نفسه، 237 و ما بعدها.
(2) المرجع نفسه، 240.
(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، 214 .
(4) انظر: المصدر السابق، ج1، 233 .

وأما ما يتعلق بأثر الضرورة – غير الفرق بين الجنسين – فقد تُرك تقنينه مع بقائه في الظاهرة اللغوية، وأقر النحاة بوجوده في شعر الاحتجاج، تحت مصطلح ضرورة الرخصة، أو الضرورة السماعية.[1].

الأسلوب الثالث : دعوى إعادة صياغة التركيب

ويريد بهذا توهم أبعاد للنص غير موجودة، ويفرض عليه من خياله رؤية تلبي حاجة القواعد النحوية، وتحقق أغراضه، كالتقديم، والحذف والزيادة، والتحرف، والاتساع، والاضمار، والاستتار، والاعتراض، والفصل... [2].

أولا : الحذف والتقدير :

وهو هنا يتحدّث عن الحذف كونه مظهرا من مظاهر التأويل، وهذا قريب مما سبق؛ إذ يفترض أبعاد للنص غير موجودة، غايتها التوفيق بين القواعد النحوية، والنصوص البعيدة عن تلك القواعد، وعند ابن السراج أن الحذف هو إسقاط العامل وإبقاء المعمول مع تمثله بالحكم النحوي الناجم عن ذلك العامل، ؛ فإن تغير تغير الحكم الإعرابي بعد الحذف عد ذلك من باب الاتساع. [3].

والحذف بهذا المفهوم يلتقي بالتقدير في مواضع محددة، لأن التقدير يكون في ثلاث حالات : **أولاهما** تقدير الحركة الإعرابية . **وثانيهما** تقدير الجملة فما فوق . **وثالثهما**: تقدير أجزاء من الجملة دون الأخرى. وهما، أي: الحذف والتقدير يتفقان في الحالتين الأخريين، ويختلفان في بعض جزئيات الأولى[4].

ثانيا : الزيادة

يرتكز هذا الأساس على أن النص اللغوي يشمل بالفعل صيغا زائدة من الناحية التركيبية، وإن لم ينطبق عليها وصف الزيادة دائما من حيث أدائها للمعاني[5].

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح، 11 .
(2) انظر: علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 246 وما بعدها .
(3) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، 13 .
(4) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 248
(5) المرجع نفسه، 249 .

ثالثا : التحريف

هو مصطلح مقصور على البحث النحوي؛ لعدم اتصاله بالنصوص ذاتها، بل اتصاله بالتحليلي اللغوي، وما ينجم عنه من تغييرات تتعلق بالأصوات والصرف والنحو، أي يتصل بتغييرات الصيغ والتراكيب في حالتي التقليب أو التركيب[1].

رابعا : التقديم والتأخير

يرتكز هذا الأساس على تخيل صورة خاصة للنصوص لا تتوافر فيها خصائصها الحقيقة، وما تنطوي عليه من علائق التضام كالرتبة والتوالي[2].

خامسا : الحمل على المعنى

يرتكز هذا الأساس على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال ضيق .....، ومن الأمثلة على ذلك تذكير المؤنث وتأنيث المذكر[3].

(1) انظر: علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 250. انظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيرت، دارت الكتب العلمية، ط1، 1405هـ، 75.

(2) انظر: المرجع السابق، 251. انظر: أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ)، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيرت، مؤسسة الرسالة، 1998، ج1، ص203.

(3)انظر: المرجع السابق، 251. انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص411.

الفصل الثالث"أساليب التأويل النحوي"

دراسة في الأشكال التطبيقية

ينطوي هذا الفصل على تطبيق صرف لأساليب التأويل النحوي التي قررها النحاة ومرّت بنا في الفصل السّابق، وهنا ومن باب الاختصار سنكتفي بعرض مثال واحد على كل أسلوب من أساليب التأويل .

أولا : أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي:

- تقدير الحركة الإعرابية، كالجملة الواقعة مفعولا به[1].
- حذف بعض أجزاء الجملة، كالمبتدأ والخبر، والمفاعيل[2].
- حذف الجملة، في باب القسم، والشرط، والعطف، والصلة[3].
- حذف الكلام، بعد حروف الجواب، بعد نعم وبئس، بعد حرف النداء[4].
- زيادة الباء في المبتدأ، والفاعل، والمفعول به، وخبر ليس[5].
- زيادة إن بعد ما النافية، وبعد ما الموصولة، وبعد ألا الاستفتاحية[6].

ثانيا : وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب

- تقديم الصفة على الموصوف[7].
- الفصل بين الفعل ومعموله، وبين حرف التحقيق قد ومدخوله وهو الفعل[8].

(1) المرجع السابق، 256 .
(2) المرجع السابق، 259 .
(3) المرجع السابق، 261 .
(4) المرجع السابق، 262.
(5) المرجع السابق، 272 .
(6) المرجع السابق، 275 .
(7) علي أبو المكارم ،المرجع نفسه، 291 .
(8) المرجع السابق، 292 .

ثالثا : وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق

- ذكر الواحد والمراد به الجمع[1].
- ذكر الجمع والمراد به دونه[2].
- ذكر المثنى والمراد به الواحد[3].
- الالتفات، كالتعبير بضمير الغائب مكان ضمير المخاطب ،. والعكس أيضا[4].تأنيث المذكر[5].

(1) المرجع السابق، 303 .
(2) المرجع السابق، 304 .
(3) المرجع السابق، 307 .
(4) المرجع السابق ،308 .
(5) المرجع السابق، 309 .

الخاتمة

يرى الباحثون أن الكتاب ذا قيمة عالية، وهو بحث يتسم بالجدية والدقة؛ إلا أن المؤلف لم يوفق في بعض تحليلاته لبعض المسائل النحوية المتعلقة بأصول النحو، وصفوة القول تتجلى في النتائج التالية :

- لم يكن المؤلف موفقا حين عدّ حفظ النص القرآني المدعاة الأولى لنشأة علم النحو، ونسي أن فهم النص القرآني كان الحافز الأكبر في ذلك .
- لم يكن المؤلف موفقا في تعليله لتطور التعليل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، فاحتراق التعليل والتأصيل، وعدم رغبة النحاة في التعقيد كانت الأسباب في ذلك , وقد عولجت هذه القضية خير علاج .
- لم يكن المؤلف موفقا في تعليله لتطور التعليل من المرحلتين الأوليتين إلى المرحلة الثالثة مطلقا، فقد جعل من الترجمة السبب الأول، وهو في هذا يضفي التأثر الأجنبي على العلوم العربية، والتطور السبب الثاني، وهذا الرأي فاسد، ونسي أن التأثر بعلل المتكلمين هو السبب الرئيس في ذلك .
- لم يكن المؤلف موفقا في نسب كثير من العلل إلى المتأخرين من النحاة باعتماده على نصوصهم، ونسي أنهم اعتمدوا على المتقدمين في ذلك، وكان الأولى به رد الحقوق إلى أصحابها، فقد وجد الباحثون أن (الكتاب) يتضمن جميع العلل النحوية التي توصل إليها النحاة المتأخرون .
- لم يكن المؤلف موفقا عندما قرر أن النحاة جميعا جعلوا من نشاط العرب مجال التقعيد النحوي للغة الفصحى - وهو في ذلك يدعم رأيه المغلوط بأن النحاة لم يميزوا بين المستويات اللغوية- فنحاة البصرة اقتصروا على قبائل محددة ومعينة .
- لم يكن المؤلف موفقا في وصفه جميع الدراسات السابقة والمعاصرة له بأنها تناولت الجزئيات، ولم تقدم صورة ذهنية محددة المعالم واضحة القسمات، وتعد استسلاما للأخطاء الموروثة، فاحترام العلماء الآخرين واجب والإقرار بفضل ما توصلوا إليه أمر محتم ولو عارضوا ما جاء به .

- لم يكن المؤلف موفقا عندما جعل من الذوق سببا في رفض النحاة للشعر المخالف لقواعد الاحتجاج ؛ لأن الذوق لا تحكمه ضوابط ولا قواعد ولا أحكام، مما يؤدي إلى تضارب القواعد وتفاوتها من نحوي إلى آخر .

- لم يكن المؤلف موفقا حينما جعل من" العصر" هو المحور الحقيقي في رفض النصوص الشعرية أو النثرية أو قبولها، وتناسى ملاحظات النحاة الأوائل ، التي أسقطوها على أبيات شعرية تمثل عصر الاحتجاج، وقد رفضت هذه الأبيات بسبب هذه الإسقاطات بالرغم من أنها تمثل عصر الاحتجاج .

- لم يكن المؤلف موفقا عندما جعل استصحاب الحال من نتائج التغيير، إذ وجد الباحثون أن هذا الأصل موجود في كتاب سيبويه، وهذا يسقط ما جاء به المؤلف .

المصادر والمراجع

1_ ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

2_ البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لسان العرب.

3_ أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت1094هـ)، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيرت، مؤسسة الرسالة، 1998.

4_ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية .

5_خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، 1974، 453.

6_ الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيرت، دارت الكتب العلمية، ط1، 1405هـ.

7_ الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن (ت1287هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن العقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، ط1، 2003.

8_ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق : محمد النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية .

9_ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت288هـ)، رسالة منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر.

10_ الزجاجي أبو الفاسم ، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن مبارك، دار النفائس، ط6، 1996

11_ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

12_ السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ)، الأشباه والنظائر، دائرة المعارف، 1316 .

_____الاقتراح في علم أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، ط2، 2006م.

_____ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد الله بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد النجداوي، ط3، القاهرة، دار التراث.

13_ صالح، محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، 2006.

14_ الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2.

15_ أبو علي الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، نهضة مصر، 1955 .

16_ علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للطباعة، 1971 .

_____ أصول التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، 2006 .

17_ الفارع، شحدة وأخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة، داؤ وائل للنشر ، ط6، 2013.

18_ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ)، التكملة [تكملة لكتاب الإيضاح العضدي]، تحقيق ودراسة: د كاظم بحر المرجان، الناشر عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ مـ.

19- مصطفى، عادل، مغالطات لغوية، مؤسسة الهنداوي، 2011.

20_ ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، الرد على النحاة، شوقي ضيف، دار الفكر العربي، 1974 .

الرسائل الجامعية:

1_ الأقطش، سالم ، جهود الدكتور علي أبو المكارم النحوية، دراسة وصفية تحليلية، إشراف: محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية، 2013.

الدوريات:

1_ الزعبلاوي، صلاح الدين، النحاة والقياس، مجلة التراث_ مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العربي_ دمشق، ع32، السنة الثامنة، تموز (يوليو)، 1988، ص5.

2_قزعوط، سليم، التعليل النحوي من أصالة النشأة إلى تأثره بالعلة، مجلة التعليمية، مج6، ع4، سيبتمبر، 2019، 157.

3_ وقاف، حسن، وحبيب، ماهر، وعبد الحليم، فراس، التمييز دراسة تحليلية في البنية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج29، ع1، 2007